محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
بنك الإثمار ش.م.ب. ("البنك")
المنعقد يوم الثلاثاء ٢٤ مارس ٢٠٠٩م
في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً بفندق الخليج - قاعة الدانة، مملكة البحرين

==========

حضـــر الاجتماع من المساهمين:

(أنظر قائمة الحضور المرفقة)

كما حضر الاجتماع السادة التالية أسماؤهم :

السيد/ خالد عبد الله جناحي	رئيس مجلس الإدارة
السيد / تونكو داتو يعقوب بن تونكو عبد الله	عضو مجلس الإدارة
السيد/ خليل نور الدين	عضو مجلس الإدارة
السيد/ مايكل لي	الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة
السيد/ محمد حسين	الرئيس التنفيذي المشارك وعضو مجلس الإدارة
السيد / عيسى علي المتوج	ممثلاً عن إدارة مراقبة مصارف قطاع الجملة- مصرف البحرين المركزي
السيد / أحمد الحميدان	ممثلاً عن إدارة مراقبة الأسواق المالية- مصرف البحرين المركزي
السيد/ علي تقي العلوي	ممثلاً عن وزارة الصناعة و التجارة
السيد / إبراهيم مطر	ممثلاً عن وزارة الصناعة و التجارة
السيد / إبراهيم العرادي	ممثلاً عن سوق البحرين للأوراق المالية
السيد / عيسى بوزيد	ممثلاً عن سوق البحرين للأوراق المالية
السيد / أحمد قاسم	ممثلاً عن مسجلي الأسهم-كى بي أم جي-البحرين
السيد / كاشف شودري	ممثلاً عن برايس ووتر هاوس كوبرز
الأستاذة / اليانا كرم	ممثلاً عن برايس ووتر هاوس كوبرز

الرئاسة والأمانة

تولى السيد / خالد عبد الله جناحي رئاسة الجمعية العامة العادية ("الرئيس") واستهل الجلسة بالترحيب بالحضور الكريم من مساهمين ومندوبي المؤسسات الرقابية ووسائل الإعلام، ودعا السيد/ أحمد حسن أحمد لتسجيل محضر الاجتماع.

الدعوة والنصاب القانوني

تم نشر الدعوة لحضور الجمعية العامة العادية وجدول الأعمال بتاريخ ٤ مارس ٢٠٠٩م على نحو ما هو مطلوب بموجب المادة ٢٠١ من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١م. كلف الرئيس مندوبي مسجلي الأسهم-كي بي أم جي-البحرين لحصر عدد الحضور والنسبة المئوية التي يمثلونها من إجمالي عدد الأسهم، فتبين أن النصاب القانوني المطلوب لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية مكتمل على النحو المطلوب ، حيث بلغت نسبة الحضور سواءً بالأصالة أو بالوكالة نسبة ٧٤,٥%.

ثم بعد ذلك تم استعراض بنود جدول الأعمال والنظر فيها على النحو التالي:

البند الأول: التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٨م:

بعد مناقشة الموضوع المعروض والتصويت عليه، وبناءً عليه:

" تقرر أنه تم الإطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٨م والتصديق عليه ".

البند الثاني: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م والتصديق عليه:

بعد مناقشة الموضوع المعروض والتصويت عليه، وبناءً عليه:

" تقرر الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م ".

البند الثالث: الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م:

بعد الاستماع الى تقرير مدققي الحسابات الذي عرض من قبل السادة / برايس ووتر هاوس كوبرز /والتصويت عليه، وبناءً عليه:

" تقرر أنه تم الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات السادة برايس ووتر هاوس كوبرز عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م الذي أعدّ استيفاءً للمتطلبات القانونية في مملكة البحرين ".

البند الرابع: مناقشة البيانات المالية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م والمصادقة عليها:

في معرض رده على استفسارات وملاحظات السادة المساهمين حول البيانات المالية أوضح السيد رئيس الاجتماع أن مجلس إدارة البنك اتخذ قراراً في شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨ بضرورة المحافظة على المركز المالي للبنك والاحتفاظ بالسيولة حتى يكون البنك جاهزاً للدخول في مشاريع استثمارية في الوقت المناسب عندما تتحسن أوضاع السوق.

أما فيما يتعلق بخسارة ٥٤ مليون دولار فقد أوضح سيادته رداً على استفسار أحد المساهمين بأن أسباب تلك الخسارة هو تدني سعر العملة الباكستانية حيث يمتلك بنك الإثمار نسبة عالية من أسهم بنك فيصل المحدود في باكستان وهذا الاستثمار بالعملة الباكستانية. كما أضاف أن السبب الآخر لهذه الخسارة هو خسارة شركة سوليدرتي مبلغ ١٧ مليون دولار أمريكي إلا أن الشركة سوف تعوض هذه الخسارة بعد حصولها مؤخراً على ترخيص للعمل في المملكة العربية السعودية.

وفي رده على ما أثاره بعض السادة المساهمين حول المصاريف الإدارية أشار السيد رئيس الاجتماع إلى أن بنك الإثمار يملك بنوكاً مثل مصرف الشامل وبنك فيصل المحدود بباكستان و بنك فيصل الخاص بسويسرا وأن المصاريف الإدارية هذه الخاصة بكل هذه البنوك تظهر بصورة موحدة في البيانات المالية لبنك الإثمار.

أما عن سبب هبوط سعر سهم البنك فقد أوضح السيد رئيس الاجتماع بأن ذلك يعود لإدراج أسهم البنك لدى سوق الكويت للأوراق المالية، ولما كان المساهمون الكويتيون

يملكون أكثر من ٢٥% من أسهم البنك وقد قام معظمهم عند بدء المشاكل المالية في سبتمبر ٢٠٠٨ ببيع أسهمهم بأسعار متدنية من أجل الحصول على سيولة، فقد تم بيع حوالي ٣٠ مليون سهم.

وبعد مناقشة البيانات المالية الموحدة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م والتصويت عليها، وبناءً عليه:

" تقرر الموافقة على البيانات المالية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م ".

البند الخامس: اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح البنك للعام ٢٠٠٨م:

في رده على طلب أحد السادة المساهمين إعادة النظر في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في ضوء الخسائر التي حصلت في عام ٢٠٠٨ أوضح السيد رئيس الاجتماع أنه مقارنة مع البنوك الأخرى فإن هذه المكافآت تعتبر الأقل في البحرين كما أن هذه المكافآت تذهب للجهات التي يمثلها أعضاء مجلس الإدارة هذا فضلاً عن أن هذه المكافآت لم تتجاوز الحدود التي وضعها القانون؛ وقد أكد ممثلو مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة أنه ليس لديهم أية ملاحظات وذلك لتوافقها مع القوانين واللوائح المتعلقة بهذا الموضوع.

وإجابة على الاستفسار الخاص بعدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين أجاب السيد رئيس الاجتماع بأن بنك الأثمار كأي بنك استثماري آخر يفضل الاحتفاظ بأمواله في شكل سيولة نقدية ويستطيع كل مساهم أن يأخذ أسهم المنحة ويبيعها في السوق على الفور؛ كما أضاف سيادته بأن الجهة التي يمثلها شخصياً، وهي دار المال الإسلامي، تعتبر أكثر المتضررين من هذا القرار لكونها أكبر مساهم في البنك.

بعد مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح البنك للعام ٢٠٠٨م والتصويت عليها، وبناءً عليه:

" تقرر اتخاذ الآتي:

(أ) تحويل مبلغ ٢,٢١٦,٧٩١ دولار أمريكي للاحتياطي القانوني.

(ب) تحويل مبلغ ٥٥٤,١٩٨ دولار أمريكي إلي صندوق الإثمار للتعليم والتدريب.

(ج) ترحيل مبلغ ١٩,٣٩٦.٩١٧ دولار أمريكي إلي حساب الأرباح المستبقاة.

(هـ) تخصيص مبلغ ٩٦٧,٥٠٠ دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة ".

البند السادس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسئوليات الناتجة الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم التي قاموا بها نيابة عن البنك بحسن نية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م:

بعد مناقشة الموضوع المعروض والتصويت عليه، وبناءً عليه:

" تقرر الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة البنك من المسئولية الناتجة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم التي قاموا بها نيابة عن البنك بحسن نية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م ".

البند السابع: انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك للثلاث سنوات القادمة:

حيث أنه يحق لدار المال الإسلامي تعيين ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة العشرة، وبما أن عدد المرشحين من باقي المساهمين تجاوز العدد الباقي من مقاعد مجلس الإدارة لذلك جرى تشكيل لجنة انتخابات محايدة على النحو التالي:

السيد / أحمد قاسم	ممثلاً لمسجلي الأسهم
السيد / علي تقي العلوي	ممثلاً لوزارة الصناعة والتجارة
السيد / إبراهيم مطر	ممثلاً لوزارة الصناعة والتجارة
السيد / عيسى المتوج	ممثلاً لمصرف البحرين المركزي
السيد / أكرم مكناس	ممثلاً للسادة المساهمين

وقامت بتوزيع بطاقات التصويت على المساهمين؛ وبعد الاقتراع السري أعلن أحد ممثلي وزارة الصناعة والتجارة في اللجنة (وهو السيد / علي تقي العلوي) نتائج التصويت أمام الحضور وهي كما يلي:

اسم المرشح	نسبة الأصوات التي حصل عليها
حصة سعد الصباح	% ٥٢,٣٥
مايكل لي	% ٥٢,٣٥
محمد حسين	% ٥٢,٣٥
محمد يوسف الخريجي	% ٥٢,٢٢
تونكو داتو يعقوب بن تونكو عبد الله	% ٥١,٣٠
كينث بوردا	% ٥٠,٨٥

خليل نور الدين	% ٤٩,٩٨
د. سعيد الدرمحي	% ٢,٩٥

وبناءً عليه:

" تقرر تشكيل مجلس إدارة البنك للثلاثة سنوات القادمة من الآتي أسماءهم بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء تقوم بتعيينهم دار المال الإسلامي:

١. حصة سعد الصباح
٢. مايكل لي
٣. محمد حسين
٤. محمد يوسف الخريجي
٥. تونكو داتو يعقوب بن تونكو عبد الله
٦. كينث بوردا
٧. خليل نور الدين

بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء تقوم بتعيينهم دار المال الإسلامي ".

البند الثامن: تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠٠٠م:

بعد مناقشة الموضوع المعروض والتصويت عليه ، وبناءً عليه :

" تقرر الموافقة على إعادة تعيين السادة / برايس ووتر هاوس كوبرز مدققين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠٠٩م شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على هذا التعيين وتفويض مجلس إدارة البنك بتحديد أتعابهم ".

انتهاء الجلسة :

ونظراً لعدم وجود أية أعمال أخرى للعرض على الاجتماع فقد رفعت الجلسة.

خالد عبد الله جناحي
رئيس مجلس الإدارة